وبين الواقع، مشيرة إلى أنه لا سجلات مكاتب العمل، ولا الإحصاءات التي جرت على الطرق، يمكنها تقديم الرقم الحقيقي لحجم أولئك العاملين، لأن أعداداً من العمّال ينامون في مكان العمل، فلا تشملهم إحصاءات الطرق.

وأود الإضافة هنا، أن أعداداً أخرى ذات حجم كبير من الأيدي العاملة، تشتغل عن طريق الوسطاء للمشاغل والمؤسسات الإقتصادية الإسرائيلية، دون الإنتقال خارج قراها أو أماكن سكنها، سواء في أعمال الخياطة والتريكو والنجاره والموبيليا، أو في الإنتاج الزراعي، حيث يقدّمون للمصانع ولشركات التصدير الإسرائيلية ما تطلبه من المنتوجات الزراعية، كالسمسم والتبغ والخضار وغيرها، وإن هذه القوى العاملة تنطبق عليها نفس ظروف العاملين داخل إسرائيل، بل هم أكثر عُرضة للإستغلال،حيث ترتفع في وسطهم نسبة النساء والأطفال.

٢ ــ حول توزيع العاملين داخل إسرائيل

تلاحظ روز مصلح، إعتماداً على الإحصاءات الرسمية المعتمِدة بدورها على مكاتب العمل والإستخدام، «ميل العمال العرب نحو القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وبشكل خاص نحو قطاع الصناعة الذي تضاعفت نسبة العاملين فيه من مجموع قوة العمل في المناطق المحتلّة»، وهذا ما يميل د. جفال إلى الأخذ به، كما سنشير فيما بعد.

وأود التذكير هنا بما ورد في الدراستين: أولاً، من أن العمّال المستخدمين، عن طريق مكاتب العمل، هم العمّال الأكثر استقراراً حيث يعملون، في المؤسسات الكبيرة في المصانع. وثانياً، من أن الصناعة، في الإحصاءات الإسرائيلية، تشمل عادة الصناعة التحويلية، كالمحاجر مثلاً، حيث لا يكون العمّال هناك أكثر استقراراً وثباتاً من عمّال البناء، وبالتالي فهم لا يكتسبون مزايا العمّال الصناعيين. ومن ناحية ثالثة، فإن نسبة كبيرة من العاملين في الصناعة، ليس لهم صفة الثبات لأنهم يضطلعون، في الأساس، بالأعمال غير الفنية؛ ولذلك فهم قادرون على الحركة والإنتقال إلى أعمال أخرى لا تتطلّب غير الجهد الجسدي. ومن يعيش في الأرض المحتلّة يعرف أن الكثير، من الطلبة والمعلّمين، يشتغلون في أوقات فراغهم في هذه المصانع لتأمين وسائل عيشهم. ومن هنا، فإن أية أحكام متعجّلة، حول تغيرُّ نوعي في بنية الطبقة العاملة الفلسطينية وفي تحوّلها إلى «بروليتاريا» كما يرى د. جفال، لا تتطابق مع الواقع ولا تفيد الأهداف المتوخاة من الدراسة، وهي توصلنا إلى استخلاصات ونتائج ليست موضوعية، مع أن ذلك لا يعني عدم تزايد العمّال الصناعيين وتعمُّق استقرار العاملين داخل إسرائيل مع مرور الزمن.

٣ ــ دور العمل العربي في الإقتصاد الإسرائيلي

وفي حين تركّز روز مصلح، في دراستها، على أهمية العمل العربي بالنسبة للإقتصاد الإسرائيلي، حيث «يتمركز في القطاعات الإنتاجية الرئيسية»، وتشير إلى ظاهرة مرضية إسرائيلية يخلقها العمل العربي وعبّر عنها أحد المسؤولين الإسرائيليين بقوله: «ستواجه إسرائيل عاطلين عن العمل، من جهة [في صفوف العمّال اليهود الذين ينتقلون إلى قطاعات غير إنتاجية] ونقصاً في العمّال من المناطق المحتلّة، من جهة أخرى». فإن د. جفال، سواء في دراسته عن عمّال مناطق ١٩٤٨ أو في كتابه عن عمّال الضفة الغربية وقطاع غزة، يؤكد كثيراً على تحسّن المزايا الداخلية للعمّال العرب وتصلّب بنيتهم الداخلية «من حيث زيادة نسبة العمّال الصناعيين بينهم والثبات في العمل والتمركز والثقافة»... الخ، ولتدعيم هذا التوجّه، يجمع في إحصاءاته بين «عمّال الصناعة وعمّال البناء» كما في الجدول رقم ٤ (ص ٤٩)، ويتحدّث عن متخرّجي المدارس المهنية التي لا تتوفر حقيقة، في الوسط العربي داخل إسرائيل، بينما هي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تعدو أن تكون مواقع لتفريخ العمّال غير المهرة وتجميعهم وزجّهم في المنشآت الإسرائيلية.

وفي حين تدعو روز مصلح إلى توعية الطبقة العاملة الفلسطينية، بخطورة دورها وأهميته في الإقتصاد الإسرائيلي، من خلال «السعي الجاد لتأطيرها نقابياً»، فإن د. جفال، في كتابه، يميل إلى تحميل «قيادة